

مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات المصرفية دراسة حالة بنك الاستثمار السعودي بالرياض*

The extent to which the financial manager contributes to financial decision making in banking institutions -Case Study of the Saudi Investment Bank in Riyadh

عادل علي بابكر الماحي أبو الجود^{1*}

¹ جامعة شقراء (السعودية)، adil.almahii@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/01/08

تاريخ القبول: 2020/06/04

تاريخ الإرسال: 2019/07/28

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية ببنك الاستثمار السعودي بالرياض، وقد توصلت الدراسة إلى النموذج الذي يحتوي القرارات المالية وهي قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والبرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وبرنامج (Excel)، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات لعينة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة بقدر الإمكان من التكامل الذي يجب أن يكون بين الإدارة العليا والمدير المالي بما يحقق الأهداف المرجوة. ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقارير المالية التي يوصي بها المدير المالي. ضرورة العمل على إيجاد السبل الكفيلة التي تمكن المدير المالي على أداء عمله بدرجة أكبر من الاستقلالية.

الكلمات المفتاحية: المدير المالي، القرارات المالية، بنك الاستثمار السعودي بالرياض.

تصنيف G21:JEL

Abstract:

The study aims at indicating the contribution of the financial manager in making financial decisions in the Saudi Investment Bank in Riyadh. The study reached the model which contains the financial decisions, investment decisions, financing decisions and profit distribution decisions. The researcher used the descriptive analytical approach and statistical program in social sciences (SPSS), Excel (Excel), and Questionnaire as a tool for collecting information for the study sample, The study recommended that the integration between the senior management and the financial director should be used as much as possible to achieve the desired objectives. Attention should be paid to the recommendations and proposals that fall within the financial reports recommended by the Finance Director. The need to find ways to enable the financial manager to perform his work more independently.

Keywords: Financial Manager, Financial Decisions, Saudi Investment Bank, Riyadh.

Jel Classification Codes : G21

مقدمة (توطئة):

حظيت الإدارة المالية الحديثة كأسلوب لاتخاذ القرارات باهتمام كبير في الفكر المالي المعاصر، خاصة في كونه منهج يسعى لتحديدي أساس القرارات المالية التي تضمن التوجه الاستراتيجي للإدارة وبوجه الخصوص الإدارة المالية في المؤسسة، إذ أصبحت قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، وقرارات توزيع الأرباح حرفة العمل الاستراتيجي، والذي تسعى من خلاله الإدارة المالية لتحقيق هدفها الأساسي ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة دراسة كافة المعطيات والمجريات وتحليلها ومعالجتها وتوظيفها والوقوف عندها لإحداث النقلة النوعية والكمية على الإجراءات المتخذة في المجال المالي، بشقيه

* المؤلف المرسل

جانب القرارات الاستثمارية التي تعد من أخطر وأصعب واعقد القرارات المالية، وكذلك أهميتها في حياة المؤسسة، والشق الآخر الذي يتمثل في القرارات التمويلية وكيفية الحصول على مصادر تمويلية تجمع بين أقل تكلفة وأكبر عائد، والذي يتركز على دور مجلس الإدارة في القيام بإصدار القرار المال، والدور الذي يلعبه المدير المالي في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة بها.

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تتخذها الشركة كونها تعكس قرارات استراتيجية لما لها من تأثير بالغ على مستقبل الشركة، كما تعكس السياسات المنتهجة (سياسة التمويل وسياسة الاستثمار وسياسة توزيع الأرباح) في سبيل بلوغ الأهداف المسطرة.

مشكلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: ما مدى مساهمة المدير المالي في اتخاذ القرارات المالية بنك الاستثمار السعودي، ويمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمدير المالي؟

- ما المقصود بالقرارات المالية؟

- كيف تتم عملية اتخاذ القرارات المالية داخل بنك الاستثمار السعودي بالرياض؟

أهداف الدراسة:

التعرف على مفهوم ووظائف ومسؤوليات ومهام وصلاحيات المدير المالي، وبيان أهداف وخصائص وأنواع ومراحل صنع القرار المالي ودور المدير المالي في اتخاذه، وتقديم توصيات تسهم في الإجابة على تساؤلات الدراسة يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية التالية:

هناك علاقة بين المدير المالي واتخاذ القرارات المالية في بنك الاستثمار السعودي. تم تقسيم الفرضية السابقة إلى عدة فرضيات فرعية:

أ. هناك علاقة بين المدير المالي واتخاذ قرار الاستثمار في بنك الاستثمار السعودي.

ب. هناك علاقة بين المدير المالي واتخاذ قرار التمويل في بنك الاستثمار السعودي.

ج. هناك علاقة بين المدير المالي واتخاذ قرار توزيع الأرباح في بنك الاستثمار السعودي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على واقع المدير المالي في المؤسسة محل الدراسة باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة بها. وإبراز أهميته في عملية اتخاذ القرارات المالية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تتضمن إحدى الموضوعات الهامة في مجال المصرفي، كما قد يكون داعماً لبحوث مستقبلية.

منهجية الدراسة:

- الأسلوب التحليلي الوصفي والاستقرائي والاستبيان.

- مجتمع وعينة الدراسة: يشتمل مجتمع وعينة الدراسة الموظفين في بنك الاستثمار السعودي.

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على قسمين الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي في عرض المعلومات وتحليلها، أما القسم الثاني والذي يخص الدراسة الميدانية فقد استخدمنا المنهج التطبيقي (دراسة الحالة).

حدود البحث الزمنية والمكانية:

تغطي الدراسة الحدود التالية:

- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية بنك الاستثمار السعودي بالرياض.

- الحدود الزمنية: غطت هذه الدراسة العام 2018، وذلك من خلال الاستبانة والمقابلة الشخصية.

هيكل الدراسة: يتكون هذه الدراسة من أربعة فصول: **الفصل الأول** يشمل: المقدمة والدراسات السابقة. **الفصل الثاني** يشمل: الإطار النظري، **والفصل الثالث** يشمل: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات ونتائج اختبار الفروض، **والفصل الرابع** يشمل: النتائج والتوصيات المقترحة. **الدراسات السابقة:**

1. دراسة (دادن عبد الوهاب، 2008) بعنوان "دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية" ورقة.

تمحورت إشكالياتها في الصيغة التالية: كيف يمكن اعتماد طريقة علمية لتحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتسمح بترشيد القرارات المالية ذات التأثير على النمو الداخلي لهذه المؤسسات؟ هدفت إلى محاولة بناء مقارنة جديدة لتحليل وتفسير المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية انطلاقاً من الوحدات المكونة له وهو نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع اختبار مدى تطابق وتلاءم قواعد النظرية المالية مع الواقع العملي وإيجاد تفسيرات اقتصادية ومالية للعلاقات الضمنية، هدف الباحث كذلك في هذه الأطروحة إلى إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف عن السلوك والمنطق المالي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نموها الداخلي، كما استخدم الباحث مبرمجاً من أدوات التحليل المالي، والتحليل الإحصائي متعدد الأبعاد ليتوصل في الأخير إلى بناء نموذج لترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اتضحت خصوصية قرار الاستثمار، قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح.

2. دراسة (عبد القادر عيادي، 2008) بعنوان: دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف "ECDE" مذكرة ماجستير، جامعة الشلف.

حاول الباحث من خلالها معالجة إشكالية مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية حيث تناول بالدراسة نظام المعلومات المحاسبي وكيفية دعمه لعملية اتخاذ القرارات التمويلية مركزاً على علاقة مخرجات النظام المحاسبي باتخاذ القرارات المالية وتحديد الهيكل المالية المثلى للمؤسسة. خلص الباحث في الأخير إلى نتائج مفادها أن واقع نظام المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة أنه نظام تقليدي يعتمد على المحاسبة العامة بدرجة كبيرة باعتبارها مفروضة قانونياً فقط فهي لا تمثل نظاماً للمعلومات في نظر متخذي القرار فيها مما جعل نتائجه لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، كذلك توصل الباحث إلى أن عملية اتخاذ القرار تتطلب دراسة وتحليل القوائم المالية المحصلة من نظام المعلومات المحاسبي بما يسمح لمستخدميها بتقييم الوضع المالي للمؤسسة.

3. دراسة (جليلة بن خروف، 2003) بعنوان: دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم التسيير والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة بومرداس.

تناولت الباحثة بالدراسة إشكالية مساهمة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حيث هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى إبراز أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ودورها في إمداد المديريين بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وذلك من خلال معرفة كيفية توظيفها في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، تناولت كذلك أسلوب لوحة القيادة المالية كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية. توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن القوائم المالية تمثل الركيزة الأساسية لقرارات التمويل مع ضرورة مراعاة المصادقية والموثوقية في إعدادها كذلك توصلت إلى أن الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرار محدودة جداً في المؤسسة محل الدراسة وأن المؤسسة لا تقوم بقياس أدائها ومقارنته مع أداء المؤسسات المنافسة لتقدير مدى سلامة قراراتها المالية ومدى تحسن أدائها.

4. دراسة (Olivier Saulpic & Hervé Tanguy) بعنوان:

L'impact de la structure financière sur les décisions stratégiques: le cas du Negoce vin BOURGUIGNON.

وقد تمت الدراسة على 24 مؤسسة صغيرة ذات استراتيجيات وهيكل مالية مختلفة، بين السنتين 1990 و 1997 من معطيات مركز الميزانيات المختصة، وقد أظهرت الدراسة أن أثر الهيكل المالي على القرارات "النظرية المالية الحديثة" تستند أساساً على مقاييس الأداء، إذا كانت هذه المقاييس غير متكيفة، فإن الآثار الإيجابية المنتظرة تلغى، وهو ما يؤدي إلى طرح إشكالية استخدام أدوات القيادة الداخلية في العلاقات مع أصحاب الأموال.

هذا فيما يتعلق بالدراسات السابقة أما فيما يتعلق بدراستنا فسنحاول أخذ جزء من مختلف المتغيرات التي تم تناولها في الدراسات السابقة بأكثر تعمق، وهما القرارات المالية والهيكل المالي من أجل معرفة علاقة هذين المتغيرين ببعضهما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. الإطار النظري للمدير المالي وعملية اتخاذ القرارات المالية:

1.1. المبحث الأول: المدير المالي:

1.1.1. مفهوم المدير المالي:

المدير المالي "هو الشخص المسؤول مالياً في المؤسسة أمام مجلس الإدارة، وعليه يترتب معرفة كل صادرة وواردة في المؤسسة، بحيث يكون هو من لديه التبريرات في الميزانيات النهائية والحسابات الختامية في المؤسسة، ووضع دراسات الجدوى وإدارة المصادر المالية، وهو الذي يقوم بتقييم القوائم التي يعدها المحاسب، ويقوم باتخاذ القرارات المبنية على تحليل ودراسة البيانات ويستعملها كمدخلات أساسية في عملية اتخاذ القرارات المالية لأن عمل المدير المالي يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب.

2.1.1. وظائف المدير المالي:

إن الوظائف الأساسية للمدير المالي ذات علاقة بالمركز المالي للشركة فقيام المدير المالي بتحليل وتقييم الميزانية فهو يحلل ويدرس الوضع المالي للشركة ويمكنه ذلك من ضبط وتنظيم العمليات المالية للشركة بالبحث عن المناطق أو المراكز التي تعتبر بؤرة للمشاكل والضعف وتقومها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهتها.

بالرجوع للقوائم المالية الأساسية للمشروع يمكن استخلاص ثلاث وظائف للمدير المالي هي:

أ- دراسة وتحليل البيانات المالية: تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط معين بحيث يمكن استخدامها لمعرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمشروع وتخطيط عمليات التمويل في المستقبل وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب لذلك فإن الأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للشركة.

ب- تحديد هيكل أصول الشركة: يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي، ويعني ذلك حجم الأموال المستثمرة كأصول ثابتة وأصول متداولة، وبعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل للاستثمار في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة.

وأن يحدد أيضاً ماهي الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها، ومتى تصبح الأصول الثابتة متقدمة فنياً، ومتى يتم استبدالها أو تطويرها.

ج- تحديد الهيكل المالي للشركة: تتصل هذه الوظيفة بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي، حيث يوجد نوعين من القرارات خاصة بالهيكل المالي، يتصل النوع الأول من القرارات بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، ويعتبر ذلك من أهم القرارات لما لها من أثر على الربحية والسيولة العامة.

أما النوع الثاني من القرارات ذات أهمية أيضاً كالقرار السابق حيث يدور حول تحديد أيهما أكثر منفعة للشركة، القروض القصيرة الأجل أو طويلة الأجل في وقت معين، فقد تفرض الظروف أنواع معينة من القرارات أو كما يقال وفقاً للضرورة، وقد يتطلب البعض منها تحليلاً مستفيضاً ودراسة متعمقة للبدائل المتاحة، وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة على كل منها في الأجل الطويل.

3.1.1. مسؤوليات المدير المالي:

يقع على عاتق المدير المالي مجموعة من المهام عند اتخاذه للقرارات المالية، هذه المهام تعد أساسية وضرورية، منذ بداية دراسة القرارات المالية إلى أن يتم تجسيدها وتتلخص هذه المسؤوليات في:

أ- التنبؤ والتخطيط: فالمدير المالي يتعاون ويتبادل وجهات النظر مع كبار مسؤولي الشركة عند وضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف العامة.

ب- إدارة هيكل أصول الشركة: هي القرارات المتعلقة بكيفية الحصول على هذه الأصول والاستخدام الأمثل لها.

ج- إدارة هيكل التمويل: هي تمويل أصول المنشأة من خلال تحديد أفضل مزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية بالطريقة التي تمول بها الأصول تؤثر على قيمة المنشأة كما أن بدائل التمويل تؤثر في درجة المخاطرة وتكلفة الحصول على الأموال.

د- التنسيق والرقابة: يجب على المدير المالي التنسيق مع المسؤولين الآخرين بالمنظمة، للتأكد من كفاءة القيام بأنشطة مختلفة للشركة، فجميع القرارات التي يتم اتخاذاها بالشركة لها انعكاسات مالية ومن ثم يجب أخذها بعين الاعتبار.

4.1.1. سلطات المدير المالي:

سلطات وصلاحيات المدير المالي تتعلق بمهامه الأساسية من تخطيط ورقابة وتدبير للأموال، وفيما يلي تفصيل أكثر للسلطات والصلاحيات:

- مراقبة الموازنات التقديرية دورياً والتعرف على مدى ملاءمتها للوضع وتعديله كلما دعت الضرورة ذلك.
- التأكد من صحة المعلومات التي تشتمل عليها التقارير المالية لتوضيح الهدف منها.
- مساعدة المدير العام ورؤساء الإدارات في تفهم نتائج التقارير المالية والاستفادة منها.
- المفاضلة بين مصادر التمويل طويلة الأجل وقصيرة الأجل وتحديد تكلفة كل مصدر.

5.1.1. صلاحيات المدير المالي:

- تطوير وتنفيذ نظام مالي شامل قادر على تزويد الإدارة بالمعلومات السريعة والصحيحة عن نتائج تشغيل كل قسم من أقسام المؤسسة والرقابة عليه.
- الإشراف على حفظ الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية بطريقة تضمن الرجوع إليها عند الحاجة إليها.
- الإشراف على إعداد الحسابات الختامية للمؤسسة لاستخدامها من قبل الإدارة والمساهمين والمؤسسات المالية والحكومية وكل من له مصلحة بالمؤسسة.

2.1. القرارات المالية:

تعد القرارات المالية إحدى أهم المواضيع في الإدارة المالية، كما أن القرار المالي هو الذي تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها، حيث أصبحت الدراسات التي تتعلق بقراري الاستثمار والتمويل كقرار بين استراتيجيين في المؤسسة من بين أولويات القرارات المالية في المؤسسة التي توليهم الإدارة المالية عناية خاصة، لما لهم الأثر البالغ والفعال على مكانة المؤسسة، فكلما اتبعت المؤسسة ممثلة في إدارتها المالية الأسلوب العلمي المبني على دراسة الأهداف بدقة وصولاً إلى صياغة القرار المالي ووضع موضع التنفيذ.

1.2.1. مفهوم القرارات المالية:

هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية - مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.

ويعرف القرار المالي بأنه: اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.

2.2.1. أهداف القرارات المالية:

يهدف القرار المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

3.2.1. خصائص القرارات المالية:

إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

4.2.1. مراحل صنع القرارات المالية:

- مرحلة البحوث والدراسات: أي تطبيق أساليب المنهج الاستقرائي لتحسين نوعية القرارات الأساسية أي الاستقصاء المنظم عن المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي لتحسين نوعية القرارات التي تتخذ في هذا المجال.

– مرحلة التحليل لاتخاذ القرار: فتحليل البيانات يخضع لنوعين من الإجراءات يطبق الأول على البيانات المستخلصة من البحث فتستخدم الأساليب الكمية في التحليل قبل استخدامها كأساس لاتخاذ القرار والنوع الثاني هو البحوث الاستدلالية فيتم وضع مجموعة من الافتراضات المعقولة والمنطقية للظاهرة المالية ويهدف البحث للتحقق من صحة الفرض واستخلاص النتائج التي على ضوءها يتخذ القرار المالي.

– مرحلة التخطيط والرقابة: للتأكد من سلامة القرار وفاعليته لابد من وجود خطة واقعية وموازنات تفصيلية للأداء والرقابة والطريقة المثلى لتشغيل القرار هي تطبيق نظام الموازنات لكل فرع من فروع الخريطة التنظيمية والشكل الموالي يوضح المراحل السابقة أكثر.

5.2.1. أنواع القرارات المالية:

– قرار الاستثمار:

يعد قرار الاستثمار من أهم وأخطر القرارات وذلك لارتباطه بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، أما أهميته فتكمن في استغلال الموارد والمصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامة.

وتتعلق قرارات الاستثمار باستخدام وتخصيص الأموال المتاحة أمام المشروع وذلك في عملية شراء الأصول الثابتة الجديدة، كما ترتبط هذه القرارات باختيارات المؤسسة للمشاريع التي لابد من إنجازها لضمان الاستمرارية والبقاء، وتتكون من قرارات شراء تجهيزات، توسيع المصانع الإنتاجية، قرارات التغيير أو التعديل في النظام الإنتاجي.

أ. تعريف قرار الاستثمار: يعرف قرارات الاستثمار بأنه: ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بدلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف المشروع الاستثماري.

ب. أهداف قرار الاستثمار: يهدف قرار الاستثمار إلى تحديد حجم الأموال التي ستستثمر ونوع الأصول التي يتم الاستثمار فيها بحيث يترتب عن هذا القرار مجموعة من الأخطار بسبب عدم معرفة النتائج المستقبلية لهذا النوع من القرارات.

ج. مقومات قرار الاستثمار: يقوم القرار الاستثماري الاستراتيجي الناجح على مقومات أساسية وهي:

* مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: بما أن الأموال المستثمرة ضخمة فإنه يجب اختيار العديد من البدائل ويستحسن أن لا يقل عددها عن ثلاثة، وهذا ليكتسب متخذ القرار مرونة تجعله يتخذ قراراً صائباً.

* مبدأ الملائمة: أي يجب أن يتوافق المشروع الاستثماري المختار مع الإمكانيات المالية الموجودة لدى المؤسسة.

* مبدأ الخبرة والكفاءة: حتى ينجح المشروع لابد أن تتوفر لدى المستثمر المؤهلات اللازمة والخبرة الكافية لإدارة المشروع، وإلا الاستعانة والاعتماد على مختصين ومستشارين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

* مبدأ تنويع المخاطر الاستثمارية: من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ما يؤدي إلى تخفيض الخطر، بحيث أن الخسارة في أداة معينة يعوضها الربح في أداة أخرى.

د. العوامل الواجب أخذها بالحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار: يمكن اجمال العوامل فيما يلي:

* التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: ويضاف إليها تكاليف شراء الأصول الثابتة ونفقات تركيب الآلات واعدادها للتشغيل، أي كافة ما يتم إنفاقه على المشروع المقترح في مراحل دراسته وتجهيزه حتى يصبح جاهزاً للعمل، وهي عبارة عن النفقات المبدئية "تدفق نقدي خارجي".

* التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري: تتعلق هذه التكاليف بالجانب الاستغلالي للمشروع وترتبط بحجم المشروع المراد إنجازه، وتعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلة، ثم يأخذ أيضاً الأعباء والنفقات النقدية للعمليات "تدفقات نقدية خارجة"، وعلى مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، ومن الضروري الأخذ في الحسبان كلما كان ذلك ممكن التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

* التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري: كالأموال المتحصلة من بيع الأصل كخردة، وعلى الرغم من تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ مع عدم نفقات تخريد الأصل.

* الأخذ بالحسبان التدفقات النقدية الخارجة والممثلة بالضرائب: فبافتراض أن الشركة رابحة فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفراً أو مكاسب ضريبة عن كل فترة.

– قرار التمويل:

يعد هذه النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية، وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد.

أ. **تعريف قرار التمويل:** يعرف قرار التمويل على أنه: القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تحصل عليها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة.

ب. **أهداف قرار التمويل:** تسعى قرارات التمويل لإيجاد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات بحيث على المؤسسة اختيار مصدر التمويل الذي يناسبها (إصدار أسهم جديدة، الاستدانة إلخ)، بحيث على المؤسسة اتخاذ قرار استثماري يلائم إمكانياتها التمويلية لأنها ستقارن بين مردودية الاستثمارات المنفذة وتكلفة مصدر التمويل المختار.

ج. **أنواع قرار التمويل:** ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات:

1. اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.
 2. سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار احتجاز الأرباح، وبين توزيع الأرباح على المساهمين.
 3. الاختيار بين التمويل الداخلي "التمويل الذاتي"، والتمويل الخارجي "الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية".
- وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

د. العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

1. تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
2. عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
3. وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى اتخاذ القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.
4. القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى.
5. المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي يحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال.

– قرار توزيع الأرباح:

يأتي قرار توزيع الأرباح نتيجة لكل من قرار التمويل وقرار الاستثمار، ويمكن إعطاء قراءتين لسياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، وفحواهما واحد، إذ يمكن التساؤل عن مقدار الأرباح المعاد استثمارها أو عن مقدار الأرباح الموزعة، لذلك إن قرارات توزيع الأرباح تشير إلى نسبة الأرباح التي تُقرر إعادة استثمارها داخل نفس المؤسسة لتمويل نموها وتطورها داخلياً.

أ. **تعريف قرار توزيع الأرباح:** يعرف قرار توزيع الأرباح بأنه: الأرباح الموزعة هي مجموعة النقود المدفوعة لحملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، ويدفع هذا المقسوم عندما تحقق أرباح حالية، أو أن يتم دفعه من الأرباح المحتجزة عن فترة سابقة.

ب. **أهداف قرار توزيع الأرباح:** يتعلق الهدف من قرار توزيع الأرباح بالجزء الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه على المساهمين أو تقوم بإعادة استثماره، وهو متعلق بالقرارين السابقين فكلما كنا جيدين أمكن للمؤسسة تحقيق أرباح أعلى وبالتالي توزيع أكثر.

ويعتبر توزيع الأرباح أو احتجازها من المشكلات الرئيسية التي يواجهها المدير المالي ولهذا يرى بعض الباحثين أن اعتماد استراتيجية الاستقرار في التوزيعات يعتبر حلاً مهماً، وهناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى القيام بهذه الاستراتيجية:

1. **المحتوى المعلوماتي لسياسة توزيع الأرباح:** إذ تعتبر سياسة توزيع الأرباح من العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة من خلال أنها تقدم حلاً لمشكلة عدم التأكد التي يعاني منها المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

2. **مدى رغبة المستثمرين في العوائد الحالية:** وبالتالي فإن سياسة توزيع أرباح مستقرة ستمكن المستثمرين من الحصول على عوائد فورية محددة حسب رغبتهم.

3. الاعتبارات القانونية: إذ يعتبر القانون أن هذه السياسة تعتبر ميزة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد عليها. إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الأموال المطلوبة للاستثمار

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلاً للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.

ج. المحاذير الواجب اعتبارها قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح: يجب على المدير المالي أن يضع في اعتباره المحاذير التالية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه ومن أهمها:

1. تجنب توزيع الأرباح في حال حققت المؤسسة أرباحاً غير كافية.

2. على المؤسسة المحافظة على مركزها المالي من خلال الاحتفاظ بسيولة نقدية.

3. على المؤسسة أن تعرف كل احتياجاتها المالية الخاصة باستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل.

2. الدراسة الميدانية:

1.2. المبحث الأول: إجراءات الدراسة:

1.1.2. عينة الدراسة: تم اختيار عينة طبقية عشوائية، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (46) استمارة استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وبلغ العدد المستلم منها (40) استمارة استبانة.

2.1.2. التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة:

أولاً: خصائص العينة لفرضية المدير المالي واتخاذ القرارات المالية بنك الاستثمار السعودي.

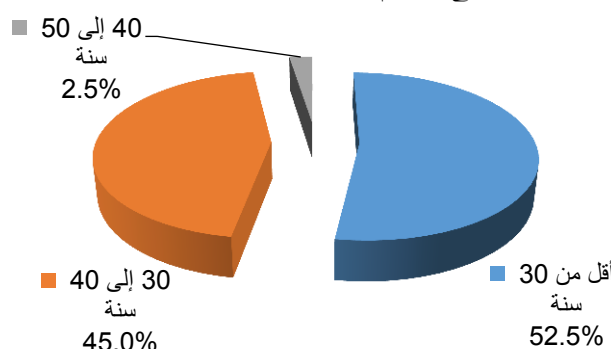
1. العمر:

يوضح الجدول رقم (1/1/3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة:

النسبة	التكرار	الفئة
52.5	21	أقل من 30 عام
45.0	18	من 31 إلى أقل من 40 عام
2.5	1	من 41 إلى أقل من 50 عام
%100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (5/1/3) أن الذين تبلغ أعمارهم (30 سنة فأقل) من أفراد عينة الدراسة بلغ عددهم (21) فرد بنسبة (52.5%)، وأن الذين تبلغ أعمارهم (من 31-40 سنة) من أفراد عينة الدراسة بلغ عددهم (18) فرد بنسبة (45.0%)، وأن الذين تبلغ أعمارهم (من 41-50 سنة) من أفراد عينة الدراسة بلغ عددهم (1) فرد بنسبة (2.5%).



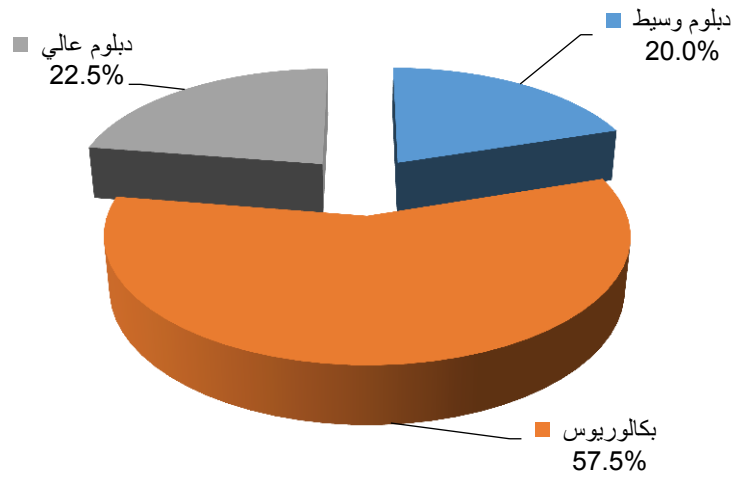
3. المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/1/3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الفئة
20.0	8	دبلوم وسيط
57.5	23	بكالوريوس
22,5	9	دبلوم عالي
%100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (6/1/3) إن أفراد عينة الدراسة من حملة الدبلوم الوسيط بلغ عددهم (8) أفراد بنسبة (20.0%)، وأن حملة البكالوريوس بلغ عددهم (23) فرد بنسبة (57.5%) فرداً، وأن حملة الدبلوم العالي بلغ عددهم (9) بنية (22.5%).



3. التخصص العلمي:

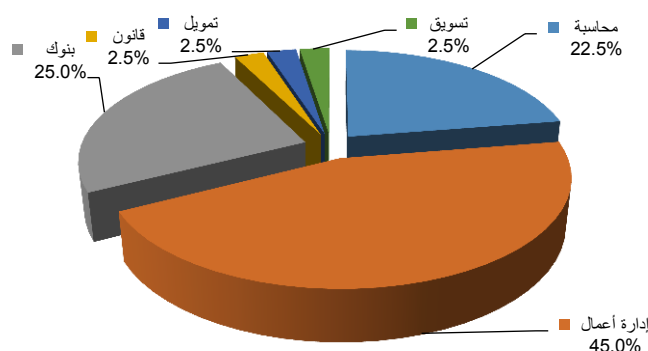
يوضح الجدول رقم (3/1/3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الفئة
22.5	9	محاسبة
45.0	18	إدارة أعمال
25,0	10	بنوك
2.5	1	قانون
2.5	1	تمويل
2.5	1	تسويق
%100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (7/1/3) إن أفراد عينة الدراسة من التخصص العلمي للمحاسبة بلغ عددهم (9) أفراد بنسبة (22.5%)، وإن التخصص العلمي لإدارة الأعمال بلغ عددهم (18) فرد بنسبة (45.0%)، وإن التخصص العلمي للبنوك بلغ عددهم (10) أفراد

بنسبة (25.0%)، وإن التخصص العلمي للقانون بلغ عددهم (1) فرد بنسبة (2.5%)، وإن التخصص العلمي للتمويل بلغ عددهم (1) فرد بنسبة (2.5%)، وإن التخصص العلمي للتسويق بلغ عددهم (1) فرد بنسبة (2.5%).



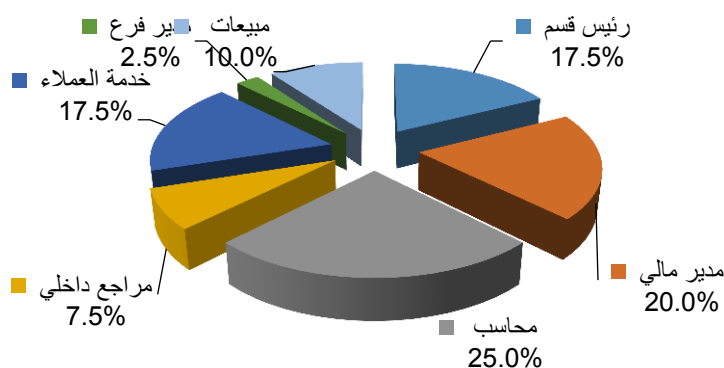
4. المستوى الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (4/1/3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	المستوى الوظيفي
17.5	7	رئيس قسم
20.0	8	مدير مالي
25.0	10	محاسب
7.5	3	مراجع داخلي
17.5	7	خدمة العملاء
2.5	1	مدير فرع
10.0	4	مدير مبيعات
%100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/1/3) إن أفراد عينة الدراسة من وظيفة رئيس قسم بلغ عددهم (7) أفراد بنسبة (20.0%)، ووظيفة المحاسب بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة (25.0%)، ووظيفة المحاسب بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة (25.0%)، ومن وظيفة مراجع داخلي بلغ عددهم (3) أفراد بنسبة (7.5%)، ومن وظيفة خدمة العملاء بلغ عددهم (7) أفراد بنسبة (17.0%)، ومن وظيفة مدير فرع بلغ عددهم (1) فرد بنسبة (2.5%)، ومن وظيفة مدير مبيعات بلغ عددهم (4) أفراد بنسبة (10.0%).



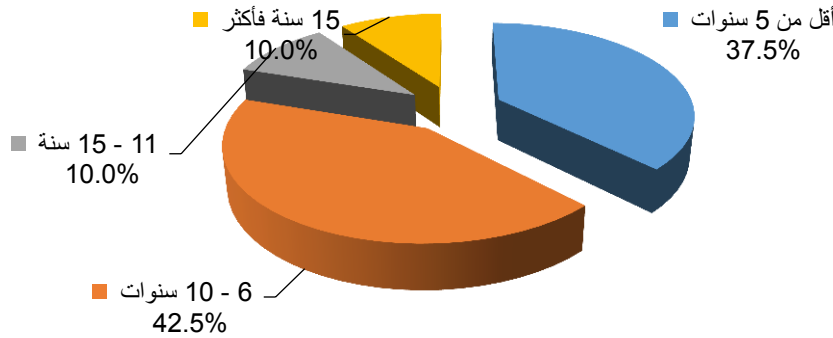
5. سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (5/1/3) التكرارات والنسب المئوية لمتغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

النسبة	التكرار	الخبرة
37.5	15	أقل من 5 سنوات
42.5	17	6-10 سنوات
10.0	4	11-15 سنة
10.0	4	15 سنة فأكثر
%100	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (9/1/3) أن الذين تبلغ سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات بلغ عددهم (15) بنسبة (37.5%) من أفراد عينة الدراسة، والذين تبلغ سنوات خبرتهم (6-10 سنوات) بلغ عددهم (17) بنسبة (42.5%) من أفراد عينة الدراسة، والذين تبلغ سنوات خبرتهم (11-15 سنوات) بلغ عددهم (4) بنسبة (10.0%) من أفراد عينة الدراسة، والذين تبلغ سنوات خبرتهم (15 سنة فأكثر) بلغ عددهم (4) بنسبة (10.0%).



المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/1/3) إن أفراد عينة الدراسة من وظيفة رئيس قسم بلغ عددهم (7) أفراد بنسبة (20.0%)، ووظيفة المحاسب بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة (25.0%)، ووظيفة المحاسب بلغ عددهم (10) أفراد بنسبة (25.0%)، ومن وظيفة مراجع داخلي بلغ عددهم (3) أفراد بنسبة (7.5%)، ومن وظيفة خدمة العملاء بلغ عددهم (7) أفراد بنسبة (17.0%)، ومن وظيفة مدير فرع بلغ عددهم (1) فرد بنسبة (2.5%)، ومن وظيفة مدير مبيعات بلغ عددهم (4) أفراد بنسبة (10.0%).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

1. التكرارات، والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي الموزون ("Weighted Mean")؛ وذلك للتعرف على متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات المحاور، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
3. المتوسط الحسابي "Mean"؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

4. الانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها.

5. معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة.

6. معامل كرونباخ ألفا للتحقق من الثبات للأداة.

2.2. المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة:

يحلل الباحث في هذا المبحث المدير المالي وعملية اتخاذ القرارات المالية في بنك الاستثمار السعودي.

1.2.2. التحليل الوصفي لبيانات الدراسة: فيما يلي الجداول والرسومات البيانية للتكرارات والنسب المئوية لعبارات فرضيات الدراسة. للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتوضح الجداول التالية معاملات الارتباط لكل محور من المحاور بما فيها من عبارات.

الجدول رقم (6/1/3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الأول			
(الفرضية الأولى: الإلتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تنفيذ توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.832	4	**0.698
2	**0.714	5	**0.747
3	**0.756	–	–

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

الجدول رقم (7/1/3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثاني			
(الفرضية الثانية: تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى الإفصاح الكافي في القوائم والتقارير المالية للمصرف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.766	4	**0.632
2	**0.718	5	**0.702
3	**0.758	–	–

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (4) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أعدت لقياسه.

الجدول رقم (8/1/3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

المحور الثالث			
(الفرضية الثانية: تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى الإفصاح الكافي في القوائم والتقارير المالية للمصرف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور

المحور الثالث			
(الفرضية الثانية: تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى الإفصاح الكافي في القوائم والتقارير المالية للمصرف)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.659	4	**0.775
2	**0.775	5	**0.652
3	**0.695	-	-

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول (5) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

(أ) ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أدوات الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha (α)).

جدول رقم (9/1/3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاوِر الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار	5	0.768
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل	5	0.752
الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح	5	0.812
الثبات العام	15	0.823

يتضح من الجدول رقم (6) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (0.823)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3.2. اختبار فرضيات الدراسة:

1.3.2. اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار:

للتعرف على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10/1/3) استجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار النسبة %	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			أوافق	محايد	لا أوافق			
4	يسند للمدير المالي عملية إعداد التنبؤات المالية لتقوم المشروعات الاستثمارية.	ك	22	17	1	2.53	0.554	1
		%	55.0	42.5	2.5			
3	يستخدم المدير المالي الأساليب والطرق الكمية في عملية تقييم بدائل المشروعات	ك	23	14	3	2.50	0.641	2
		%	57.5	35.0	7.5			

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			أوافق	محايد	لا أوافق			
5	يعهد للمدير المالي عملية توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار	ك	19	17	4	2.38	0.667	3
		%	47.5	42.5	10.0			
2	يتم دراسة المخاطر المحتملة والعائد المتوقع للاستثمار بناءً على نتائج وتوصيات المدير المالي	ك	21	12	7	2.35	0.770	4
		%	52.5	30.0	17.5			
1	يشارك المدير المالي في إعداد ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثمارية.	ك	19	13	8	2.28	0.784	5
		%	47.5	32.5	20.0			
المتوسط العام								
						2.41	0.646	

يتضح في الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار بمتوسط (2.41 من 3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من 2.35 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار أوافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أربعة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار تتمثل في العبارات رقم (4، 3، 5، 2) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (4) وهي: "يسند للمدير المالي عملية إعداد التنبؤات المالية لتقويم المشروعات الاستثمارية." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.53 من 3).

2. جاءت العبارة رقم (3) وهي: "يستخدم المدير المالي الأساليب والطرق الكمية في عملية تقييم بدائل المشروعات الاستثمارية" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.50 من 3).

3. جاءت العبارة رقم (5) وهي: "يعهد للمدير المالي عملية توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.38 من 3).

4. جاءت العبارة رقم (2) وهي: "يتم دراسة المخاطر المحتملة والعائد المتوقع للاستثمار بناءً على نتائج وتوصيات المدير المالي" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.35 من 3).

ويتضح من النتائج في الجدول (14) أن أفراد عينة الدراسة محايدون حول واحدة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار تتمثل في العبارة رقم (1) وهي: "يشارك المدير المالي في إعداد ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية." بمتوسط (2.28 من 3).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار الاستثمار وتفسر هذه النتيجة بأن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على القدرات والخبرات للمدير المالي ولذلك نجد أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار الاستثمار. وعليه بناءً على هذه النتيجة نقبل الفرض الذي ينص على أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار الاستثمار.

2.3.2. اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل:

للتعرف على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11/1/3) استجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	أوافق	محايد	لا أوافق			
2	يتم تحديد مصادر التمويل انطلاقاً من تقرير المدير المالي	ك	26	12	2	2.60	0.591	1
		%	65.0	30.0	5.0			
1	يساهم المدير المالي في إجراء التحليل والتقييم والدراسة المالية لأجل اتخاذ قرارات التمويل	ك	24	14	2	2.55	0.597	2
		%	60.0	35.0	5.0			
3	يتم استشارة المدير المالي في التنبؤ بالإفلاس ومخاطر التعثر المالي بشكل دائم	ك	23	13	4	2.47	0.679	3
		%	57.5	32.5	10.0			
5	بناءً على تقرير المدير المالي يتم الاختيار والمفاضلة بين التمويل طويل وقصير الأجل	ك	20	14	6	2.35	0.736	4
		%	50.0	35.0	15.0			
4	يدافع المدير المالي عن أفكاره التمويلية التي يقترحها أمام الذين يعارضونها	ك	18	16	6	2.30	0.723	5
		%	45.0	40.0	15.0			
المتوسط العام								
						2.46	0.628	

يتضح في الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل بمتوسط (2.46) من (3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من 2.35 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار أوافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أربعة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل تتمثل في العبارات رقم (2، 1، 3، 5) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (2) وهي: "يتم تحديد مصادر التمويل انطلاقاً من تقرير المدير المالي" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.60 من 3).

2. جاءت العبارة رقم (1) وهي: "يساهم المدير المالي في إجراء التحليل والتقييم والدراسة المالية لأجل اتخاذ قرارات التمويل" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.55 من 3).

3. جاءت العبارة رقم (3) وهي: "يتم استشارة المدير المالي في التنبؤ بالإفلاس ومخاطر التعثر المالي بشكل دائم" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.47 من 3).

4. جاءت العبارة رقم (5) وهي: "بناءً على تقرير المدير المالي يتم الاختيار والمفاضلة بين التمويل طويل وقصير الأجل" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.35 من 3).

ويتضح من النتائج في الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة محايدون حول واحدة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل تتمثل في العبارة رقم (4) وهي: "يدافع المدير المالي عن أفكاره التمويلية التي يقترحها أمام الذين يعارضونها" بمتوسط (2.30 من 3).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار التمويل وتفسر هذه النتيجة بأن فعالية قرارات التمويل تتوقف على كفاءة قرارات المدير المالي يعتمد على القدرات والخبرات للمدير المالي ولذلك نجد أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار التمويل. وعليه بناءً على هذه النتيجة نقبل الفرض الذي ينص على أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار التمويل.

3.3.2. اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح :

للتعرف على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح ، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12/1/3) استجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار النسبة %	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			أوافق	محايد	لا أوافق			
4	يساهم تقرير المدير المالي على سياسات توزيع الأرباح بشكلٍ مقبول	ك	22	17	1	2.53	0.554	1
		%	55.0	42.5	2.5			
5	يؤثر تقرير المدير المالي على أسعار أسهم المؤسسة بشكلٍ كافٍ	ك	23	15	2	2.52	0.599	2
		%	57.5	37.5	5.0			
3	يؤثر تقرير المدير المالي على قيمة المؤسسة بشكلٍ كافٍ	ك	23	15	2	2.52	0.599	3
		%	57.5	37.5	5.0			
1	يؤثر تقرير المدير المالي في على قرارات مجلس الإدارة البنك في التعامل مع الأرباح عند توزيعها	ك	21	16	3	2.45	0.639	4
		%	52.5	40.0	7.5			
2	تأخذ إدارة البنك برأي المدير المالي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح	ك	19	19	2	2.43	0.594	5
		%	47.5	47.5	5.0			
المتوسط العام						2.49	0.575	

يتضح في الجدول (9) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح بمتوسط (2.49 من 3.00)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من 2.35 إلى 3.00)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار أوافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (9) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على خمسة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح تتمثل في العبارات رقم (4، 5، 3، 1، 2) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (4) وهي: "يساهم تقرير المدير المالي على سياسات توزيع الأرباح بشكل مقبول" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.53 من 3).
2. جاءت العبارة رقم (5) وهي: "يؤثر تقرير المدير المالي على أسعار أسهم المؤسسة بشكل كافٍ" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.52 من 3).
3. جاءت العبارة رقم (3) وهي: "يؤثر تقرير المدير المالي على قيمة المؤسسة بشكل كافٍ" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.52 من 3).
4. جاءت العبارة رقم (1) وهي: "يؤثر تقرير المدير المالي في على قرارات مجلس الإدارة البنك في التعامل مع الأرباح عند توزيعها" بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.45 من 3).
5. جاءت العبارة رقم (2) وهي: "تأخذ إدارة البنك برأي المدير المالي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح" بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.43 من 3).

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح وتفسر هذه النتيجة بأن توزيع الأرباح يحتاج لقرارات ودعم المدير المالي ولذلك نجد أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح.

وعليه بناء على هذه النتيجة نقبل الفرض الذي ينص على أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح.

3. النتائج والتوصيات

3.1. النتائج: توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، ومن أبرزها:

أولاً: الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار

أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار.

أفراد عينة الدراسة موافقون على أربعة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار تتمثل في:

1. يسند للمدير المالي عملية إعداد التنبؤات المالية لتقويم المشروعات الاستثمارية.
2. يستخدم المدير المالي الأساليب والطرق الكمية في عملية تقييم بدائل المشروعات الاستثمارية.
3. يعهد للمدير المالي عملية توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار.
4. يتم دراسة المخاطر المحتملة والعائد المتوقع للاستثمار بناءً على نتائج وتوصيات المدير المالي.

أفراد عينة الدراسة محايدون حول واحدة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار الاستثمار تتمثل في: "يشارك المدير المالي في إعداد ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية".

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار الاستثمار وتفسر هذه النتيجة بأن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على القدرات والخبرات للمدير المالي ولذلك نجد أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار الاستثمار.

وعليه بناء على هذه النتيجة نقبل الفرض الذي ينص على أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار الاستثمار.

ثانياً: الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل:

أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل.

أفراد عينة الدراسة موافقون على أربعة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل تتمثل في:

1. يتم تحديد مصادر التمويل انطلاقاً من تقرير المدير المالي.

2. يساهم المدير المالي في إجراء التحليل والتقييم والدراسة المالية لأجل اتخاذ قرارات التمويل.

3. يتم استشارة المدير المالي في التنبؤ بالإفلاس ومخاطر التعثر المالي بشكل دائم.

4. بناءً على تقرير المدير المالي يتم الاختيار والمفاضلة بين التمويل طويل وقصير الأجل.

أفراد عينة الدراسة محايدون حول واحدة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار التمويل تتمثل في: "يدافع المدير المالي عن أفكاره التمويلية التي يقترحها أمام الذين يعارضونها".

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار التمويل وتفسر هذه النتيجة بأن فعالية قرارات التمويل تتوقف على كفاءة قرارات المدير المالي يعتمد على القدرات والخبرات للمدير المالي ولذلك نجد أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار التمويل.

وعليه بناءً على هذه النتيجة نقبل الفرض الذي ينص على أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار التمويل.

ثالثاً: الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح:

أفراد عينة الدراسة موافقون على العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح.

أفراد عينة الدراسة موافقون على خمسة من ملامح العلاقة ذات دلالة إحصائية بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح تتمثل في:

1. يساهم تقرير المدير المالي على سياسات توزيع الأرباح بشكل مقبول.

2. يؤثر تقرير المدير المالي على أسعار أسهم المؤسسة بشكل كافٍ.

3. يؤثر تقرير المدير المالي على قيمة المؤسسة بشكل كافٍ.

4. يؤثر تقرير المدير المالي في على قرارات مجلس الإدارة البنك في التعامل مع الأرباح عند توزيعها.

5. تأخذ إدارة البنك برأي المدير المالي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح وتفسر هذه النتيجة بأن توزيع الأرباح يحتاج لقرارات ودعم المدير المالي ولذلك نجد أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح.

وعليه بناءً على هذه النتيجة نقبل الفرض الذي ينص على أن هناك علاقة بين المدير المالي وقرار توزيع الأرباح.

2.3. التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- الاهتمام بدعم المدير المالي في المنشآت.
- العمل على معرفة العوامل التي تحد من فعالية المدير المالي في المنشآت ووضع الحلول المناسبة لها.
- تهيئة البيئة المناسبة التي تدعم دور المدير المالي في المنشآت.
- إجراء تقويم دوري ومستمر لواقع دور المدير المالي في المنشآت.
- الاهتمام بسن اللوائح والنظم والقوانين التي تدعم دور المدير المالي في المنشآت.
- توفير فرص التدريب التي تعزز من كفاءة وقدرة المدير المالي للقيام بدوره.

المراجع والمصادر:

1. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
2. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2008.
3. حميدة رضاني، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالسوق المالي دراسة عينة من المؤسسات المسعرة بسوق عمان المالي خلال الفترة من 2008-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر.
4. سفيان خليل المناصير، القرارات المالية وأثرها في تحديد القرار الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
5. لزغم سمية، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

6. خديجة خونجي، دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة بالبورصة "دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2011.
7. نور الهدى حنونة، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
8. مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، أفريل 2009.
9. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل، الأردن، ص3.
10. عبد الغفار حنفي، استراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، مصر، 2002.
11. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
12. هوارى معراج، عباس بمناس، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2013.
13. زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
14. عدنان تايه النعيمي، مهدي الساقى، أسماء أسامة غربي سلام، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، ط4، دار المسيرة، عمان، 2011.
15. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
16. محمد وسام المصري، دراسة صنع القرار المالي، قسم ادارة اعمال جامعة دمشق-سوريا، مكتبة الادارة والاقتصاد، ص3: www.tahasoft.com 04/05/2014.22:55
17. <http://vb.araakcenter.com/showthread> متاح على الموقع بتاريخ الإطلاع 2013/9/20
18. SOLOMONE: THE THEORY OF FINANCIAL MANAGEMENT: NEW YORK COLOMBIA, UNIVERSITY, PRESS: 1963, P 8.
19. GITMAN L.J: PRINCIPLES of MANAGERIAL FINANCE: NEW YORK HAR PERED ROW PUBLISHERS: 1976, P 9.